الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الثاني

2

يومي 5- 6 ماي 2009

الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية

النظام المصرفي الإسلامي نموذجا

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و أهميتها في تحدي الأزمات المالية التوصيات والمتطلبات

د/نوري منير
m_ndz@yahoo.fr
أ/ بارك نعيمة
naimauniver8@yahoo.fr
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر–

مقدمة:

لقد كان للأزمات المالية وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات الدول، إذ أنها سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل.

شهدت المصارف في الآونة الأخيرة تقدما ملموسا في جميع المجالات سواء التقليدية أو السماح للعملاء بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الالكترونية.

ونظراً لما يصاحب إجراء العمليات المصرفية التقليدية و الالكترونية وإصدار وسائل دفع لنقود الكترونية من مخاطر متعددة، فإن الأمر يستلزم وضع الأسس للمراجعة وللإدارة الحصيفة لهذه المخاطر والتحديد الدقيق لمسئوليات مختلف الجهات ذات العلاقة بها وما يستلزمه ذلك من الحصول على ترخيص من المصرف وموافاته بالبيانات اللازمة.

أولا/ماهية إدارة المخاطر:

1 – مفهوم إدارة المخاطر:

بشكل عام إدارة المخاطر هي عملية قياس و تقييم للمخاطر و تطوير إستراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى و تجنبها و تقليل آثارها السلبية و قبول بعض أو كل تبعاتها. إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق, الحوادث, الموت و الدعاوى القضائية) و من جهة أخرى فإن إدارة

المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر, فإن جميع الشركات الكبرى و كذلك المجموعات و الشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر.في حالة إدارة المخاطر المثالية, تتبع عملية إعطاء الأولويات, بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة و احتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل و احتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد. عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا, كما أن الموازنة ما بين المخاطر ذات الاحتمالية العالية و الخسائر القليلة مقابل المخاطر ذات الاحتمالية القليلة و الخسائر العالية قد يتم توليها بشكل سيء.[1]

إدارة المخاطر هي عملية قياس، أو تقييم خطر وبعد ذلك يتم تطويّر الإستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه. عموما، الإستراتيجيات استخدمت لتضمّن تحويل الخطر إلى نقطة أخرى،أو يتم تجنّب الخطر، أن يتم التخفيض التأثير السلبي من الخطر، وفي بعض الحالات يمكن أن يقبل البعض أو كلّ النتائج لخطر معيّن.[2]

ويمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحدي د مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمك ن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.[3]

2- محتوى إدارة المخاطر:[4]

إن إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

[1] استراتيجية إدارة المخاطر / سلطة وادي الأردن، http://212.35.69.233/MetholodegyPlan.htm

[2] نادية الصالح،إستراتيجية إدارة المخاطر، http://www.ksu.edu.sa/sites/Colleges/Arabic%20Colleges/AdministrativeSciences/DocLib11/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1.ppt

[3] محمد سهيل الدروبي ،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/210133.doc

[4] محمد سهيل الدروبي ،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مرجع سابق

فهي **نظام شامل متكامل**، بمعنى أنه يشمل جميع أعمال المصرف وجميع العاملين فيه وجميع المعاملات والوسائل المستخدمة فأنواع المخاطر المختلفة قد يقع في أي مفصل منها وتأثير المشكلة حال حدوثها قد يصيب كامل المصرف وأعماله . ونتيجة لذلك لابد أن تعني إدارة المخاطر بكل عناصر العمل والنشاط، وبمستويات مختلفة متوازية أحيانا ومتقاطعة أحيانا أخرى لاكتشاف أي خطر وتلمسه مع بدايات حدوثه، وبالتالي معالجته معالجة فعالة تشترك فيها المستويات المختلفة في المصرف.

وتهيئة **البيئة المناسبة**، تعني وجود أهداف وسياسات واستراتيجيات وإجراءات واضحة مكتوبة معروفة من قبل العاملين ، بالإضافة الى تعليمات ونماذج **ونظم كافية لقياس** وتسجيل المخاطر ومراقبتها وكذلك السيطرة عليها.

كما أن تحضير البيئة المناسبة والأدوات المناسبة يتضمن أيضا":

- توفر **معايير** واضحة خاصة بالمشاركة بالمخاطر بالنسبة للعمليات المختلفة.
- وجود **نظام** مسبق دقيق **لرصد** احتمالات التعرض للمخاطر. بل أنظمة متعددة لقياس المخاطر المختلفة والتحكم بها مما سنأتي على ذكره لاحقا ببعض التفصيل.
- ومعايير واضحة **لتصنيف ومراجعة** مستمرة لهذه المخاطر.
- ووجود نظام **لتقارير** متعددة دورية نمطية. وتقارير خاصة في حالات معينه ، وتشمل هذه التقارير المخاطر المختلفة المحتملة .
- وجود وسائل **مراقبة** داخلية مناسبة وكافية.
- نشر **ثقافة** إدارة المخاطر لدى كافة العاملين ، ووجود **نظام حوافز ومحاسبة** مدروس وجيد. ولابد من التأكيد أن للعاملين في المستويات المختلفة دور رئيس وهام جدا في مدى المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ومدى إمكانية السيطرة عليها وإدارتها إدارة سليمة.

و**الرقابة** الفعالة أداة أساسية لإدارة المخاطر وتتخذ عادة ثلاثة وسائل أو ثلاثة أشكال رئيسية:

- **الرقابة الداخلية أو الضبط** ، بمعنى الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة.
- **المراجعة الداخلية** : أو الفحص الداخلي النظامي للعمليات المختلفة للتأكد من انطباقها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعة. وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها.
- **والمراجعة الخارجية** : وهي التي تقوم جهة خارجية بها لتقييم أداء المصرف وانطباقه مع القوائم والضوابط المعتمدة.

وهكذا فإن الإدارة الفعالة للمخاطر وجدت لتقوم بثلاثة وظائف متماسكة مع بعضها :

وظيفة وقائية : للوقاية من المخاطر المتوقعة أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها.

ووظيفة إكتشافية : لكشف المشاكل حال حدوثها والتعرف على النتائج غير المرغوب بها، ودراسة مدى شدة تأثيرها.

ووظيفة تصحيحية: لتدارك آثار المخاطر المكتشفة وتلافيها والعمل على عدم تكرارها

ثانيا/مفهوم المصارف والبنوك الإسلامية:

1- مفهوم المصارف الإسلامية:

لا يوجد تعريف محدد للمصارف الإسلامية تعريف محدد للمصارف الإسلامية متفق عليه لكن بشكل عام أنها مؤسسات مالية ومصرفية لاتتعامل بالربا أخذا أو عطاء وهي مؤسسات وبنوك ينص قانون ا إنشائها ونظامها الأساسي صراحة التام بمبادئ الشريعة الإسلامية وغايتها تجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم الفرد والمجتمع ويتفق مع الشريعة الإسلامية. [5]

هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية ,من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم علي مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة , ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة".

وفي تعريف أهداف المصارف الإسلامية يجب أن نشير إلي أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع , فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف, والتوصل لأسلوب إشباع هذه الحاجة هو الحل , وقد كانت من أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها, بالإضافة إلي توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا. [6]

2- خصائص المصارف الإسلامية وأهدافها:

- ☒ عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء
- ☒ الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام
- ☒ المصارف الإسلامية تحرم الاكتناز وتحاربه

[5] عبد الرحمن تيشوري الصيرفة الإسلامية والحاجة السورية إليها الحوار المتمدن العدد1960-1/10/2006

[6] المصارف الإسلامية http://www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm

☒ المصارف الإسلامية تجمع الادخار غير المستخدمة المجمدة

☒ المصارف الإسلامية توفر التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعا للفرد والمجتمع

☒ لا يعتبر الربح هدف أساسي للمصارف الإسلامية بل هدفها تنمية خدمة المجتمع

☒ تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال القروض الحسنة

☒ نفع المساهمين والمتعاملين والمجتمع والاقتصاد ككل

وتتمثل الخدمات المصرفية الإسلامية بدون فائدة فيمايلي:[7]

1 - الائتمان التعهدي

2 - الاعتمادات المستندية

3 - خطابات الضمان

4 - التعامل بالأوراق المالية

5 - بيع وشراء العملات الأجنبية بسعر الصرف الفوري لأنها جائزة شرعا وليست من الاجناس الربوية

6 - إجراء التحويلات الداخلية و الخارجية وهي مشروعة مقابل اجر

7 - تحصيل الأوراق التجارية.

3- أهمية المصارف الإسلامية :[8]

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي .

فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد علي المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلي المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل , بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم علي مبدأ المديونية(المدين/الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة / المشاركة / المضاربة / الإستصناع / التأجير /.....) إلي غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي :

[7] عبد الرحمن تيشوري الصيرفة الإسلامية والحاجة السورية إليهامرجع سابق

[8] المصارف الإسلامية،http://www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm

☒ تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن استخدام أسعار الفائدة .

☒ إيجاد مجال لتطبيق فقة المعاملات في الأنشطة المصرفية.

☒ تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

4- الواقع الحالي للصناعة المصرفية الإسلامية وإنجازاتها:[9]

شهدت الصيرفة الإسلامية تطورا وانتشارا خلال العقود الأربعة الماضية ليصل عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حاليا إلي ما يزيد علي300 مؤسسة مصرفية تنتشر في75 دولة تتوزع علي القارات الخمس, وبحجم أصول يقارب320 مليار دولار أمريكي, وإذا أخذنا في الاعتبار النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية فإن هذا الرقم لن يقل عن(600) مليار دولار, وبمتوسط نمو سنوي في حدود15%

ثانيا: ما القواعد والأسس التي تحكم عمل المصارف الإسلامية :

من المعمول أن البنك الإسلامي مؤسسة مالية استثمارية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية وهناك عدد من القواعد التي تحكم عمل هذه المؤسسة منها قواعد شرعية وقواعد مصرفية اقتصادية, وأهم هذه القواعد:

القواعد الشرعية:

- الاستخلاف: أي أن الملكية الموجودة في هذه الأرض للمال وجميع الثروات ليست إلا لله وأن ملكية الإنسان هي مجرد وكالة وهذا يوجب أن يتم استخدام الأموال طبقا لأحكام الشريعة وفي الأوجه التي تقرها.
- لا ضرر ولا ضرار: ولا أصل في هذه القاعدة هو مراعاة الحقوق والواجبات وذلك مرهون بتجنب الإضرار بالغير وبالمال ذاته. وأن كل امتناع عن الإنتاج مع القدرة عليه والحاجة إليه فهو ضرر وضرار وفساد في الأرض.
- الغنم بالغرم: وهذه القاعدة تقرر العدل في المعاملات فلا يصح أن يحصل المدخر علي عائد لمدخراته دون مخاطرة اقتصادية, وهي تمثل أساسا فكريا لكل المعاملات التي تقوم علي المشاركات حيث يكون لكل طرف فيها حقوق تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات.
- عدم التعامل بالربا: يمثل هذا المحدد أهمية أولي في عمل البنوك الإسلامية حيث أن الإسلام يعتبر المال وسيلة وليس غاية, وأن النقود ليست ولا يمكن توليدها من ذاتها وهي ليست لها قيمة إلا من خلال ارتباطها بباقي عناصر الإنتاج الأخرى.

[9] الأهرام الاقتصادي-http://forum.egypt.com/arforum/%CC%D1%ED%CF%C9-%C7%E1%C3%E5%D1%C7%E3-f546/%C7%E1%D5%ED%D1%DD%C9-%C7%E1%C7%D3%E1%C7%E3%ED%C9-%E6%C7%E1%C7%D2%E3%C9-%C7%E1%E3%C7%E1%ED%C9-%C7%E1%DA%C7%E1%E3%ED%C9-000-a-66503.html

القواعد المصرفية والاقتصادية:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأعمال والمعاملات جملة وتفصيلا.
2. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
3. التوظيف الفعال لموارد البنك: يتعين أن تتماشي أهداف البنك الإسلامي مع الأهداف التنموية والاقتصادية للمجتمع بالتركيز علي القطاعات الحيوية التي تهم جميع أفراده. كما يفترض أيضا أن يتم توجيه الموارد المالية وفقا لأسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية من خلال الاهتمام ليس فقط بملاءة العملاء المالية ولكن أيضا بجدوى المشروع والثقة في جدية أصحابه وخبراتهم ومدي تفاعل المشروع مع عجلة التنمية الاقتصادية بالدولة.
4. الاهتمام بتنمية الحرفيين والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا/ مقارنة بين الأنشطة المصرفية الإسلامية والتقليدية:[10]

ينظر البعض إلي البنوك الإسلامية علي أنها مجرد بديل لنظام الفائدة المعمول به بالبنوك التقليدية عن طريق الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح ولكن واقع الأمر أن أوجه الاختلاف بين العمل المصرفي الإسلامي ونظيره التقليدي أكبر وأعمق بكثير, ويمكن إجمال أهم واجه الاختلاف بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي فيما يلي:

1- النشأة:نشأت البنوك التقليدية بشكل عام نتيجة نزعة فردية نحو الاتجار بالأموال والإثراء من خلال التعامل فيها, في حين جاءت البنوك الإسلامية نتيجة للحاجة إلي نظام مالي يجسد التطبيق العلمي للاقتصاد الإسلامي.

2- طبيعة النشاط:يقوم البنك التقليدي علي أساس نظام مصرفي عالمي يقوم علي التعامل بالفائدة أخذا وعطاء أي استئجار النقود وتأجيرها, ويتمثل ربح البنك في الفرق بين سعري الاستئجار والإيجار. أما البنك الإسلامي

[10] http://forum.egypt.com/arforum/%CC%D1%ED%CF%C9-%C7%E1%C3%E5%D1%C7%E3-f546/%C7%E1%D5%ED%D1%DD%C9-%C7%E1%C7%D3%E1%C7%E3%ED%C9-%E6%C7%E1%C7%D2%E3%C9-%C7%E1%E3%C7%E1%ED%C9-%C7%E1%DA%C7%E1%E3%ED%C9-000-a-66503.html

فتقوم فكرته علي أن الأموال وجدت للاتجار بها لا فيها. حيث تقوم العلاقة في المعاملات بين البنك الإسلامي وعملائه علي نظام المشاركة في الأرباح.

3 -الودائع: تتحدد العلاقة بين أصحاب الودائع في البنوك التقليدية وبين البنك في إطار شروط الوديعة والتي يلتزم فيها البنك بسداد الوديعة مضافا إليها فائدة محددة في مواعيد محددة بغض النظر عن النتائج الفعلية لاستخدام هذه الأموال, في حين تعامل الودائع في البنك الإسلامي في إطار عقد المضاربة بين البنك ومدعيه. فالمودع صاحب مال والبنك مضارب, ويوزع ما يتم تحقيقه من نتاج(ربح أو خسارة) بين الطرفين حسب الاتفاق المسبق لعقد المضاربة.

4 -ضوابط استثمار الأموال تحت الإدارة: لا يضع البنك التقليدي ـــ في الغالب ـــــ اعتبارا لكون المشروع المقترض من أجله حلال أم حرام فالعبرة أساس بالضمانات ومقدرة المشروع علي سداد القرض وفوائده, في حين يضع البنك الإسلامي في أولي اهتماماته أن توظيف أمواله في مشروعات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

5 -الربح والخسارة:يتحقق الربح في البنك التقليدي أساسا من خلال الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة في حين يتحمل المقترض الخسارة وحده سواء كانت الخسارة بسببه أو لأسباب خارجة عن إرادته, بينما يتحقق الربح في البنوك الإسلامية من خلال عمل حقيقي ونتيجة لاستثمارات فعلية.

6 -ممارسة النشاط التجاري والصناعي: تحظر أغلب القوانين والأنظمة الحاكمة لأعمال البنوك التقليدية ممارسة التجارة وتملك البضائع أو العقارات إلا سدادا لدين له علي الغير أن يبيعه خلال مدة معينة في حين يجوز للبنك الإسلامي ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضاعة وشراء العقارات بالضوابط الشرعية.

7 -مفهوم الرقابة: تنفرد المصارف الإسلامية بالرقابة الشرعية علي جميع معاملات البنك حيث تنقسم إما لرقابة مسبقة أو متلازمة أو لاحقة وبناء علي ذلك تقوم الهيئة المنوط بها القيام بتلك المهمة بإصدار شهادة في شكل تقرير معتمد له نفس قوة تقرير مراقب الحسابات الخارجي يشهد بموجبه أمام الجمعية العمومية للبنك عن مدي التزامه ـــــ أي البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

رابعا/ أزمة الائتمان العالمي والمصارف الإسلامية:[11]

يعتمد الاقتصاد الإسلامي في بنيانه على الإنسان في حاجاته وميوله، ويقوم على أن هذه الحاجات والميول يجب إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها .

والفصل بين عملية التوزيع وشكل الإنتاج، في الاقتصاد الإسلامي، لا يمكن أن يكون فصلا ماديا، فالتداول في مفهوم الاقتصاد الإسلامي، جزء من عمليات الإنتاج، لان نقل الثروة من مكان إلى آخر، يقرب المنتج من المستهلك، مما يعني في كثير من الأحيان منفعة جديدة، ويعتبر بالتالي تطويرا للمادة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجة الإنسان .

ولكن الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسيا بحجم الطلب، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للمواد.

هذه الشكلية من التعامل يدحضها النظام المالي الإسلامي بمعناه المادي، حيث أن في رأي كثير من الفقهاء، أن التاجر إذا اشترى حنطة مثلا و لم يستلمها، لا يسمح له أن يربح فيها عن طريق بيعها بثمن اكبر، ويجوز له ذلك بعد استلامها، مع أن عملية النقل القانونية تتم في الفقه الإسلامي بنفس العقد، ولا تتوقف على عمل ايجابي بعده، فالتاجر يملك الحنطة بعد العقد، وان لم يستلمها، ولكنه بالرغم من ذلك لا يسمح له فقها بالاتجار بها، والحصول على ربح ما لم يستلم البضائع، حرصا على ربط الأرباح التجارية بعمل، وإخراج التجارة من كونها مجرد عمل قانوني يدر ربحا.

أساس المشاكل : فأساس المشاكل المالية والمخاطر الدولية التي تهدد النظام المالي الدولي هو تخطي هذه القاعدة، فمع هذا التخطي، تم زعزعة الملجأ المثالي للاستثمار الثابت للعائلات وهو القطاع العقاري.

وكنظرة أولية، لا بد من درس تداعيات الأزمة العقارية على ثقة المستثمرين، والعائلات، وعلى النتائج في المصارف، والاستهلاك، والانعكاسات على الاقتصاد الحقيقي لهذه الدوامة الاقتصادية، والتي أدت إلى المساس بصلب هدف الاقتصاد وهو إسعاد الإنسان.

فقد تم إعادة النظر في توقعات النمو في الولايات المتحدة لتصل إلى 2%، بدل 2.2% ، مع الإشارة إلى أن هذه الأزمة هي الثانية خلال العام 2007، ففي الفصل الأول، أدى تراجع أسعار العقارات، إلى انخفاض مستوى الثروة للعائلات، والذي انعكس على قدرة العائلات على الاستدانة،

---

[11] حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم، http://www.iid-alraid.de/Arabisch/Abwab/Artikel/2008/Dirasat/Dr0000117.doc

هذه الانخفاض في بداية العام تم التعويض عنه بعائدات كبيرة تم كسبها في مراهنات البورصة، لكن الأزمة الحالية زادت من خسائر الثروات، وستؤدي إلى لجم الاستهلاك بقوة.

ولمعرفة الأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة الكامنة يكفي أن نعرف أن إحصاءات بنك التسويات الدولية تقدر حجم شهادات العرض الاستثمارية التي تم إصدارها في عام 2006 في أوروبا والولايات المتحدة بحوالي ألف مليار دولار، ثلثها تقريبا مرتبط بأصول وقروض عقارية متدنية الملاءة. وعلى المستوى العالمي، بلغ حجم هذه الوحدات نحو 350 مليار دولار في العام 2006. وفي العام نفسه كان حجم سوق القروض الأميركية ضعيفة الملاءة حوالي 400 مليار دولار أو 18% من إجمالي حجم السوق الأميركي .

ورغم اختلاف المبادئ، فان المصارف الإسلامية، وان كانت الأزمة الحالية غير مؤثرة فيها ، فقد لا تكون مستقبلا بمعزل عن الأزمات الدولية، خاصة وان تقرير لوكالة الائتمان **ستاندرد اند بورز** ، ذكر مؤخراً، أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تسد سوى حوالي 15% من حاجة السوق المتاحة من الخدمات المالية للمسلمين حول العالم، وأن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يبلغ حاليا حوالي 400 مليار دولار، وهو أقل بكثير من حجم السوق الذي تقول عنه وكالة الائتمان انه يبلغ حوالي 4 تريليونات دولار. وان الدراسات الاقتصادية المتخصصة تتوقع أن يصل حجم الودائع والأصول المالية في نهاية العام 2010 إلى حوالي 500 مليار دولار (نصف تريليون دولار) وسيستثمر منه 25% في منطقة الشرق الأوسط، و 75% في جميع أنحاء العالم، فنكون بالتالي عرضة للمخاطر الترددية المتأتية من الخارج .

ولكن المناعة تأتي من النظام نفسه الذي يسقط المراهنة، ويخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول والمستثمر، لتصبح المشاركة في البنية الاقتصادية هي أساس تفاعل الاقتصاد الإنساني، التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتمائه عبر هذه المساهمة .

و من جهته أكد المحلل الاقتصادي لاحم الناصر أن كل الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم أدت إلى تحقيق الكثير من الخسائر التي نتج عنها فقدان الكثير من العاملين في هذه المؤسسات لوظائفهم واضطراب الأسواق المالية وكثر الحديث عن إمكانية حدوث كساد عالمي، وتساقطت المؤسسات المالية الكبرى الواحدة تلو الأخرى كأحجار الدومينو دون أدنى مقاومة فلم تسعفها خبرتها الطويلة في تفادي هذه الأزمة أو التنبؤ بها، ولعل ما ظهر حتى الآن لا يعدو عن كونه قمة جبل الجليد لهذه الأزمة."

خامسا/إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

هناك ارتباط عضوي بين المخاطر وبين تحقيق النتائج، فكلما قبلت شركة أن تتعرض لقدر أكبر من المخاطر، تفترض تحقيق جانب أكبر من النتائج، ومع احتمال أن تكون النتائج خسائر في حال عدم درايتها الفعلية بحدود الخطر، وكون عمل المخاطر هو تقييم حجم الخسائر في حال حدوث الخطر، ما يعني ارتباط المخاطر بكفاية رأس المال.

وبغض النظر عن الأطر القانونية والمعيارية، والتي أصبحت ملزمة من قبل الهيئات الرقابية في معظم البلدان الإسلامية، لم تعد أهمية اكتشاف المصارف لمخاطر عملها، بهدف تجنب هذه المخاطر،

بل للعمل على احتوائها لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح،

فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تهدف إلى الربح وليست جمعيات خيرية وان كان الفرق بينهما وبين المصارف التقليدية بان أرباح المصارف الإسلامية هي أرباح مباحة شرعا تبعا لقواعد الدين الإسلامي.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وبعد تفهم مجلس الإدارة،

يشمل المرور بأربع مراحل أساسية : [12]

1 ــ تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.
2 ــ القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
3 ــ اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.
4 ــ مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر. والتي أصبح متعارف على تقسيمها، وباعتبار الخصوصية الإسلامية، التي تتخطى مخاطر الائتمان المتعارف عليها في التسمية، تبعا لما يلي :[13]

– مخاطر الاستثمار، مخاطر السوق، مخاطر السيولة،مخاطر معدل العائد، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة.

فإدارة المخاطر على حساسية عالية في المصارف الإسلامية، فعليها أن تتابع من ناحية نوعية، تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية.

[12] محمد سليم وهبة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/210133.doc

[13] نفس المرجع السابق

سادسا/ تحديات انتقال المخاطر:

لمسألة انتقال المخاطر جوانب متعددة لعل أبرزها يكمن في انتقال المخاطر بين الحسابات الجارية (الودائع الجارية تحت الطلب) والودائع الاستثمارية ، وكذلك انتقال مخاطر رأس المال في المصارف الإسلامية إلى الودائع الجارية.

فأساس الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية أنها قرضا حسنا" لأصحاب المصرف لا يستحق أية فائدة وتلتزم المصارف برده عند الطلب. وبالتالي فمن المفترض وجوب حماية كاملة لأصحاب الودائع الجارية من مخاطر أعمال المصرف.ولكن الواقع أنه في الغالب لا يتم التفرقة بدقة بين الأصول المختلفة (حقوق أصحاب المصرف، ودائع جارية ، ودائع استثمارية) والمصرف يقوم باستثمار كافة هذه الأصول في استثمارات مختلفة وإن اختلفت سياساته في هذا المجال وهذا قد يكون لابأس به من الناحية الشرعية كون الحسابات الجارية تعتبر قرضا حسنا للمصرف والمصرف يضمن سدادها عند الطلب، ولكن في حقيقة الأمر فإن المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وخاصة المخاطر العامة ومخاطر السوق لابد أن تصيب أصحاب الودائع الجارية بنصيب منها ، وفي حال حدوث أزمة فإن مخاطر الأصول المكونة لحسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية) سيتحمل جزء منها أصحاب الحسابات الجارية، وهذا يضعنا أمام تساؤل مدى انطباق هذا الواقع على قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نرى أن حسابات الاستثمار أيضا يمكن أن تتأثر أيضا بالمخاطر العامة للودائع الجارية ، فالودائع الجارية كقرض تزيد من المديونية (الرافعة) للمصارف الإسلامية وبالتالي من مخاطرها المالية. [14]

سابعا/أهمية تحليل ومراجعة المخاطر في البنوك الإسلامية:[15]

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك، نذكر منها:

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.

[14] محمد سهيل الدروبي،محاضرات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

[15] محمد ملهم عوض،بحث لنيل شهادة ماجستير

- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة Loss Norms، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

التوصيات:

ومن أجل إبراز أهمية مراجعة المخاطر في البنوك الإسلامية ارتأينا أن نقدم التوصيات التالية :

- لابد من وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة:و هي الإرشادات المكتوبة الموجهة لإدارة العمليات ، كسياسة التمويل ، والشروط المطلوبة في العميل، ووصف المنتجات أما الإجراءات فهي التعليمات المكتوبة التي تبين كيفية تنفيذ السياسات.
- يجب توفير المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة.
- لابد من توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات
- لابد توفر سجلات محاسبية و مستندية مناسبة.
- وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الأداء.
- وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر .

المراجع والهوامش:

1- إستراتيجية إدارة المخاطر / سلطة وادي الأردن، http://212.35.69.233/MetholodegyPlan.htm

2- نادية الصالح، إستراتيجية إدارة المخاطر،

http://www.ksu.edu.sa/sites/Colleges/Arabic%20Colleges/AdministrativeSciences/DocLib11/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1.ppt

3- محمد سهيل الدروبي ،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**,

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/210133.doc

4- محمد سهيل الدروبي ،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**،مرجع سابق

5-تيشوري عبد الرحمان، الصيرفة الإسلامية والحاجة السورية إليها، الحوار المتمدن العدد1960- 1/10/2006

6-المصارف الإسلامية، http://www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm

7-تيشوري عبد الرحمان، الصيرفة الإسلامية والحاجة السورية إليها،مرجع سابق

8-المصارف الإسلامية، http://www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm

9-محمد سليم وهبة، إدارة المخاطر في المصارف

الإسلامية، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/210133.doc

10- نفس المرجع السابق

11- محمد سهيل الدروبي،محاضرات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

12- محمد ملهم عوض،بحث لنيل شهادة ماجستير

13- **حازم الببلاوي**، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم-http://www.iid-alraid.de/Arabisch/Abwab/Artikel/2008/Dirasat/Dr0000117.doc